المصرف الدولي
للتجارة و التمويل ش.م.س
The International Bank
For Trade & Finance

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية التنمية الإدارية
دائرة الديوان العام
الرقم ١٩/٤٢
التاريخ ٢٠٢٣/٦/١٤
الإحالة

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية

والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لشركة المصرف الدولي للتجارة والتمويل ش.م.س.ع
المنعقد بتاريخ 2023/06/04
الجلسة (الأولى +الثانية)

في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأحد الموافق لـ 2023/6/4 عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية) اجتماعها في فندق الشام/ قاعة الأمويين في دمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150-173-176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في النشرة الالكترونية لصحيفتين يوميتين وفق الآتي:

-جريدة الثورة العدد/869/ تاريخ 2023/5/18،والعدد رقم/870/ ، تاريخ 2023/5/19.

-جريدة البعث العدد/862/تاريخ 2023/5/18، والعدد رقم /863/، تاريخ 2023/5/19.

تم الالتزام بأحكام المادتين 179و180 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى المصرف .

ترأس الجلسة **الدكتورة ديالا الحج عارف** بصفتها نائب رئيس مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

وتم اختيار كل من السادة المساهمين: **الدكتور عمر الحسيني والدكتور وليد الأحمر** مراقبي تصويت.

وتعيين **المحامية رهف الغفري** مدوناً لوقائع الجلسة.

حضر أعضاء مجلس الإدارة السادة:

- **المهندس حسان يعقوب**
- **المهندس مسعود صالحة**
- **السيد نادر حداد**
- **الدكتور مصطفى العبد الله الكفري**

بالإضافة إلى **السيد فادي الجليلاتي** الرئيس التنفيذي للمصرف.

في حين تغيب أعضاء المجلس السادة:

- **السيد عمار الصفدي**
- **السيد عمرو موسى**
- **السيد محمد سعيد الدجاني**
- **السيد نضال لطفي أحمد**

عن الحضور بسبب السفر وبعذر مقبول

مع تفويض **الدكتورة ديالا الحج عارف** ممثلة عن بنك الاسكان لحضور الاجتماع والتصويت على قرارات الهيئة العامة.

رقم الوارد 666
التاريخ 2023 / 06 / 15
سوق دمشق للأوراق المالية

وحضر ممثلي الجهات العامة الوصائية السادة:

- **السيد نعيم عنتر و السيد شادي حجير** عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
بموجب الكتاب الصادر عن الوزارة رقم 1/12/3090/9194 تاريخ 23/ 5/2023.

- **الآنسة رويدة علي** معاون رئيس قسم الترخيص والتسجيل عن مصرف سورية المركزي
- **الآنسة نور زغلول** رئيس شعبة لدى قسم الترخيص والتسجيل عن مصرف سورية المركزي
- **الآنسة دعاء سليمان** رئيس شعبة لدى قسم الرقابة المكتبية عن مصرف سورية المركزي
بموجب الكتاب رقم 16/2766/ص تاريخ 2023/5/23.

- **الآنسة شذى حمندوش** معاون مدير مديرية الاصدار والترخيص والافصاح عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية،
بموجب الكتاب (رقم 782/ص – م-أ) تاريخ 2023/05/03.

وحضر **السيد فرزت العمادي مدقق الحسابات** المنتخب من قبل الهيئة العامة للمصرف عن عام 2022.

بلغت نسبة الحضور 53% من رأسمال المصرف الممثل في الجلسة الأولى وعملاً بالمادة /170/من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 والنظام الأساسي للشركة، لا تعد الجلسة الأولى لاجتماع الهيئة العامة غير العادية قانونية مالم يحضرها مساهمون يمثلون 75% على الاقل من أسهم الشركة حيث أن النصاب يعتبر قانوني في حال حضرها مساهمون يمثلون 40%على الأقل من الأسهم المكتتب بها.
ونظراً لعدم اكتمال النصاب القانوني في الجلسة الأولى فقد تأجل الاجتماع إلى الجلسة الثانية المقررة في الساعة الثانية عشر ظهراً.
وقد تم استعراض الصحف التي تم بموجبها نشر الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة، وظهر أن النشر قد تم حسب الأصول والقانون، وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة غير العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل للبدء بالجلسة بحضور مساهمين يملكون أصالة وتفويضاً عدداً من الأسهم وهي تشكل نسبة **66,69%** من رأسمال المصرف والتي تزيد عن النسبة القانونية.

وعليه عقدت الجلسة الثانية التي افتتحت بتمام الساعة الثانية عشر ظهراً من قبل رئيسة الجلسة نائب رئيس مجلس الإدارة الدكتورة ديالا الحج عارف والتي بدأت بالترحيب بالسادة المساهمين والسادة ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والسادة ممثلي مصرف سورية المركزي والسادة ممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والتذكير بأسماء مراقبي التصويت ومدون وقائع الجلسة، وبينت أن نسبة الحضور بلغت **66.69 %** وبالتالي يعتبر النصاب قانوني والجلسة نظامية .

وبعد التأكد من مراعاة أصول تطبيق القانون، أعلنت رئيس الجلسة توافر الشروط اللازمة لانعقادها.

المساهمة ريما مالك 122,000سهم استفسرت حول آلية اختيار كل من الدكتور عمر الحسيني والدكتور وليد الأحمر كمراقبي تصويت؟

-فأجابت رئيسة الجلسة بأنه أمر روتيني ويتم تعيين مراقبي التصويت من قبل رئيس الجلسة وهي من صلاحيته وبالرغم من ذلك وكوني مفوضة عن الشريك الاستراتيجي بالتصويت مع أسهمي المملوكة فإن التصويت فيما لو تم وكان مطلباً قانونياً سيكون لصالح من تم اختيارهم.
-المساهم عماد المعمولي 50,000 سهم أبدى رأيه على آلية التصويت وبحيث يجب أن يقوم مراقبي التصويت بالتحقق من عدد المصوتين ونسبة الأسهم المملوكة من قبلهم.
-حيث بينت رئيسة الجلسة بأنه على السادة مراقبي التصويت الأخذ بملاحظة المساهم السيد عماد معمولي حول آلية التصويت.
-من جانبه مراقب التصويت الدكتور وليد الأحمر أوضح بأنه سيتم تسجيل المساهمين المعترضين وعدد أسهمهم.
-وقبل البدء بتلاوة جدول الأعمال تم استعراض ما تم من انجازات للمصرف الدولي خلال العام 2022 من خلال عرض تلفزيوني.

ومن ثم افتتحت رئيسة الجلسة وتلت على المجتمعين جدول الأعمال الذي يتضمن الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ قرار فيها، وهي على الشكل التالي :

1. **سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2022 و خطة العمل للسنة المالية 2023 .**
2. **سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2022.**
3. **مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية عن السنة المالية 2022 والمصادقة عليهما.**
4. **انتخاب مدققي الحسابات لعام 2023 و تحديد تعويضاتهم .**
5. **تكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة .**
6. **المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2022 والبحث في تعويضات عام 2023.**
7. **اتخاذ القرار بخصوص اقتراح مجلس الإدارة بزيادة رأسمال المصرف من خلال اصدار أسهم مجانية بقيمة / 2,100,000,000/ ل.س عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، أي مايعادل نسبة 25% من رأس المال الحالي ليصبح رأسمال المصرف بعد الزيادة /10,500,000,000 / ل.س و ذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية و الاشرافية و تعديل المادة /6/ من أحكام النظام الأساسي في حال الموافقة على اصدار الأسهم المجانية.**
8. **البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها التي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك.**
9. **إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2022/12/31.**

طرح رئيس الجلسة بعد تلاوة جدول الأعمال، المصادقة عليه، وتمت المصادقة عليه من قبل الهيئة العامة.

<u>البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2022 وخطة العمل للسنة المالية 2023.</u>

-تلت رئيسة الجلسة تقرير مجلس الإدارة ، والذي تضمن استعراض ما تم انجازه والنتائج التي حققها المصرف حتى نهاية عام 2022 على مختلف الأصعدة وخطة المصرف لعام 2023 ،**موجهة الشكر والتقدير للشريك الاستراتيجي على الدعم والمساندة التي يقدمها للمصرف والتي ساهمت في تحقيق هذه النتائج.**

-كما تضمن تقرير مجلس الادارة حول قدرة المصرف على مواصلة الأداء الجيد بخطى ثابتة وتعزيز موقعه الريادي في القطاع المصرفي، في ظل الإجراءات والسياسات النقدية الناجحة التي اتخذتها الجهات الحكومية ولعبت دوراً رئيسياً في تحقيق التوازن والاستقرار في سعر الصرف، مع توفير هيكل أسعار فائدة يتوائم مع متطلبات التطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية رغم الظروف الاستثنائية والتحديات والصعوبات التي واجهت الاقتصاد الوطني وألقت بظلالها على القطاع المصرفي خلال عام 2022، أيضاً لا بد من تسليط الضوء على المساهمة الإيجابية للمصرف في الاقتصاد الوطني من خلال استمرار نمو مؤشراته المالية، والتوسع في منح وتجديد التسهيلات المباشرة وغير المباشرة وفق الضوابط التي حددها مجلس النقد والتسليف، وإطلاق حزمة جديدة من المنتجات والخدمات المصرفية.

-أضافت رئيسة الجلسة إن مجموعة المصرف حققت أرباحاً بعد الضريبة مقدارها /7,2/ مليار ليرة سورية من دون احتساب أرباح تقييم مركز القطع البنيوي، مقابل خسارة بمقدار /661/ مليون ليرة سورية في العام السابق، كما تمكنت المجموعة خلال العام من تحقيق نمو في إجمالي الدخل الناجم من الفوائد والعمولات والرسوم بنسبة 118% ليصل إلى 20.35 مليار ليرة سورية كما بلغ مجموع موجودات المصرف بنهاية العام 655مليار ليرة سورية أي بزيادة نسبتها 6.6% عن عام 2021، فيما ارتفع رصيد إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية بمقدار 31.5 مليار ليرة سورية ليصل إلى 127.39 مليار ليرة سورية بزيادة نسبتها 32.8% عن العام السابق، كما بلغ إجمالي حقوق الملكية 154.2 مليار ليرة سورية مقابل 124.4 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2021.
وقد انعكست النتائج المتحققة بشكل إيجابي على المؤشرات الأساسية لأداء المصرف حيث بلغت نسبة السيولة بكافة العملات 102% ونسبة كفاية رأس المال 48.14% وهي تزيد عن النسبة المحددة من قبل مصرف سورية المركزي ولجنة بازل، الأمر الذي يظهر القوة المالية لمؤسستكم وقدرتها على الحفاظ على تحقيق الربحية، هذا إضافة إلى المحافظة على معدلات عوائد جيدة ونسبة منخفضة للديون غير المنتجة.
كما بلغ سعر سهم المصرف 1720.39 ليرة سورية بنهاية عام 2022 مقابل 1000.59 ليرة سورية بنهاية العام السابق، مما جعل القيمة السوقية لأسهم المصرف تصل إلى 144.51 مليار ليرة سورية.

-وأضافت رئيسة الجلسة أنه بلغ عدد فروع المصرف العاملة خلال العام 18 فرعاً، وضمن استراتيجية إعادة توزيع مقرات الفروع نتيجة تقارب مواقعها بما يضمن ضبط النفقات وتخفيضها وتخديم العملاء بالشكل الأمثل فقد قام المصرف بتعليق العمل في فرع الجميلية في مدينة حلب قبيل نهاية العام ليقتصر تواجد المصرف في المحافظة على فرعين الأول في شارع الملك فيصل والثاني في فندق الشيراتون، كما تم إطلاق خدمة الموبايل البنكي مع كافة تطبيقاتها إضافة إلى خدمة نقاط البيع ضمن إطار خدمات الدفع الالكتروني وبلغ عدد وحدات نقاط البيع المنتشرة لدى مزودي الخدمة 237 جهاز بنهاية العام 2022، بالإضافة إلى العمل على تجهيز فرع ثاني في محافظة طرطوس بسبب ارتفاع حجم المنح الائتماني في المنطقة الساحلية حيث تم الافتتاح رسمياً بتاريخ 2023/5/23.
وعليه تم انتهاج سياسة إعادة الإعمار والتوجه الحكومي نحو تعزيز إقراض الشركات المتوسطة والصغيرة والصناعية منها بشكل خاص مع الأخذ بالاعتبار استمرار التحديات التي تواجه القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني عموماً على المدى المنظور، فقد تم اعتماد خطة عمل طموحة وتتوخى أقصى درجات الحيطة والحذر أساسها تنمية وتنويع المحفظة الائتمانية في ظل الفرص المتاحة وترشيد الإنفاق وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتوخي أفضل فرص الاستثمار، وسنواصل مسيرتنا متطلعين بأمل إلى آفاق مستقبل أفضل ونحن على ثقة بقدرة المصرف الذي سيسعى باستمرار إلى إحداث نقلات نوعية في مستوى خدماته وتحسين موقعه المحلي والإقليمي من خلال تنفيذ خطته الاستراتيجية وتحقيق الأهداف الواردة فيها.

-كما عرضت رئيسة الجلسة خطة العمل لعام 2023 , والتي تستند على المحاور الرئيسية التالية:

أولاً :تحسين موقع البنك في السوق المصرفي: يحتل المصرف الدولي للتجارة والتمويل موقعاً ريادياً في السوق المصرفي السوري، ونسعى من خلال استراتيجيتنا إلى تحسين الموقع الريادي للبنك بحيث يحتل المركز الأول في معظم مؤشرات الأداء والمؤشرات المالية.

ثانياً :زيادة الحصة السوقية في المنتجات الرئيسية: تركز استراتيجيتنا على حماية الحصة السوقية للبنك وتعزيزها في منتجات رئيسية مستهدفة من خلال البناء على مايتمتع به البنك من قوة مالية وسمعة وحجم، إضافة إلى التركيز توسيع قاعدة العملاء.

ثالثاً :تحقيق نمو أعلى من السوق في القطاعات المستهدفة: يتوزع عملاء البنك من أفراد وشركات على قطاعات مختلفة، وتتضمن استراتيجية البنك أهدافاً للمحافظة على بعض القطاعات مع التركيز على قطاعات أخرى مستهدفة وتحقيق نمو فيها أعلى من السوق.

كما نسعى إلى التميز في خدمة العملاء وتقديم أفضل تجربة مصرفية لهم من خلال استمرار التواصل معهم وفهمنا لاحتياجاتهم وتلبيتها وتوجيههم من خلال فريق عمل مهني.

رابعاً :زيادة الكفاءة : تحسين الكفاءة يعد من المحاور الرئيسية في استراتيجيتنا، وسنعمل على تحقيق ذلك من خلال تبسيط الإجراءات وأتمتة العمليات وترشيد شبكة الفروع ومتابعة تبني التكنولوجيا الرقمية في أعمالنا تطوير موظفينا.

خامساً :تحسين الربحية: إن كافة محاور الاستراتيجية المشار إليها أعلاه وكافة خطط البنك ونشاطاته موجهة لتمكين البنك من تحقيق نمو مستدام في حجم الأعمال وبجودة عالية، وهذا سيمكن البنك من تحسين الربحية وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين.

سادساً :تنمية وتطوير الموارد البشرية وتحسين الأداء: من خلال تحسين أوضاع الموظفين والنهوض بهم وتوفير برامج وخطط التدريب والتأهيل اللازمة، وتطوير الهيكل التنظيمي بما يضمن وضوح المسار الوظيفي لجميع العاملين.

ونسعى إلى تحقيق الاستراتيجية بمحاورها المختلفة من خلال أربع أولويات استراتيجية:

1. متابعة العمل لتحقيق أفضل خبرة للعملاء.
2. متابعة تبسيط الإجراءات وأتمته العمليات.
3. تطبيق خطة متكاملة للتحول الرقمي استكمالاً لما أنجزه البنك في هذا المجال.
4. مواصلة تحقيق نمو مستدام في الأعمال لتحسين الربحية.

- وبهذه المناسبة تقدمت رئيسة الجلسة بخالص الشكر لحكومة الجمهورية العربية السورية وإلى كافة مؤسساتها الرسمية وخصت بذلك مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية على جهودهم ودعمهم .

- **كما قدمت الشكر الجزيل للشريك الاستراتيجي (بنك الإسكان) والشكر موصول أيضاً لكافة المُساهمين والمودعين والعملاء على ثقتهم الغالية، معبرة عن الاعتزاز بالعلاقة معهم.**
مع توجيه الشكر والتقدير أيضاً إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لدورهم الأساسي وعطائهم المستمر وإلى الرئيس التنفيذي وكافة موظفي الإدارة التنفيذية في مختلف مواقع عملهم على جهودهم المخلصة ومثابرتهم وعلى سعيهم المتواصل لتحقيق أهداف وتطلعات المصرف .

- **ختاماً تمنت رئيسة الجلسة لهذه المؤسسة الرائدة المزيد من التطور والتقدم والازدهار .**

البند الثاني: سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2022.

قام السيد فرزت العمادي –مدقق الحسابات-بتلاوة تقريره إلى الهيئة العامة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وقد بين فيه بأن البيانات المالية الموحدة تظهر بعدالة المركز المالي للمجموعة كما في 31 كانون الأول لعام 2022 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية المعتمدة وللإرشادات والتوجيهات ذات الصلة وتعليمات مصرف سورية المركزي وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية وأوصى بالمصادقة عليها.

وفي معرض الاجابة على سؤال المساهمة ريما مالك بينت رئيسة الجلسة بأن المحاسب القانوني المعتمد هو السيد فرزت العمادي ويتم العمل بموجب تقاريره وبياناته إلا أن مجلس الادارة ولمزيد من التدقيق والاطمئنان والتنسيق مع المعايير المحاسبية المعتمدة في بلد الشريك الاستراتيجي يقوم بطلب خدمات مالية استشارية من شركة استشارية مالية لمجلس الادارة وللشريك الاستراتيجي

مع التزام المصرف بكامل القوانين والانظمة في آلية اختيار وتعيين المحاسب القانوني والاعتماد على تقاريره وبياناته في كل الامور المتعلقة بالمصرف.

المساهم يزن اسعيد تحفظ لجهة تحمل المصرف أية نفقات تتعلق بأتعاب الشركة الاستشارية مطالباً بتحميل هذه النفقة للشريك الاستراتيجي.

وتمت إجابته بأن الشريك يتحمل وفقاً لنسبته في الشراكة ، ومن المعيب مطالبته بأكثر من ذلك في ظل كل ما قدمه وقام به خلال الاعوام الاثنا عشر الماضية والتي لايزال يقدمها في كافة المجالات.

البند الثالث: مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية عن السنة المالية 2022 والمصادقة عليهما.

قبل البدء بالمناقشة تمنت السيدة رئيسة الجلسة على الحضور الالتزام ضمن بنود جدول الأعمال والمناقشة حصراً فيها.

- من جانبه بين مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التأكيد على أن أي مساهم يدخل بعد مباشرة عقد الاجتماع واعتماد نسبة الحضور فإن تصويته غير مقبول.

- تحدث المساهم جهاد كبة 1,600,000 سهم حول وجود اقتراح بزيادة نسبة توزيع الأرباح المقترحة إلى 40% بدلاً من 25% مع ضرورة تملك فروع للمصرف وشراء بناء للإدارة العامة وبما يليق بحجم أعمال المصرف , كما شكر مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي على النتائج الطيبة التي تم تحقيقها.

- تحدث الدكتور عمر الحسيني وشكر الشريك الاستراتيجي (بنك الإسكان) لدعمه كما شكر مجلس الإدارة وشكر أيضاً الرئيس التنفيذي على جهوده والذي عمل على تحقيق نتائج هامة لتحقيق ربح صافي وحقيقي للمصرف والبالغ 7,217000,000 مليار ليرة سورية وبربح صافي للسهم بواقع 86 ليرة سورية وذلك عكس أرباح سنة 2020 التي كانت نتيجة بيع قطع بنيوي ،كما أن هناك عدة أمور إيجابية ساهمت في تحقيق هذه الأرباح منها:

1. زيادة محفظة التسهيلات الائتمانية .
2. ضغط المصاريف التشغيلية التي زادت بنسبة 30% فقط عن العام الماضي أما في باقي المصارف فقد زادت بنسبة 100% وذلك نتيجة التضخم الكبير الحاصل.

3. إيراد الفوائد من الخارج وذلك بعد تحويل قسم من الأرصدة في المصارف إلى إيداعات .

كما طلب الإسراع في معالجة كفالات المصارف الخارجية والمتعلقة بكفالات السكر والبالغة قيمتها سبعة مليون ونص دولار أمريكي والمأخوذ عليها مخصصات بنسبة 100% بمقدار 22,612,500,000 مليار ليرة سورية مع الطلب من بنك الإسكان المساعدة في ذلك.

- كما بين السيد الحسيني بأن تكون نسبة توزيع الأرباح لا تقل عن 50% وقد جاءت عكس المتوقع في ضوء النتائج الطيبة التي حققها المصرف وهي لا تتماشى مع سمعة المصرف الدولي للتجارة والتمويل ولا تتوازن مع حجم المركز المالي لبنك الإسكان وتقديراً للأوضاع الصعبة التي يعيشها الجميع يطلب المساهمون رفع رأسمال المصرف إلى 12,000,000,000مليار ليرة سورية وتوزيع أسهم مجانية بقيمة 3,600,000,000 أي بنسبة 42,85% وتدوير المبلغ المتبقي 1,576,000,000 مليار ليرة سورية واعتقد أن بنك الإسكان ليس لديه ممانعة في ذلك وهذا الأمر انعكاس لرغبة جميع المساهمين مما يجعل المصرف الدولي للتجارة والتمويل يحتل المرتبة الأولى بين البنوك التقليدية لتوزيع الأرباح والذي يشجع على ذلك أيضاً نتائج الربع الأول للمصرف والتي أشارت إلى في تحقيق ربح ممتاز وهو بواقع 3,700,000,000 مليار ليرة سورية.
مع اقتراحه لافتتاح مكاتب للمصرف وليس فروع .

- المساهم يزن اسعيد سأل حول إمكانية مناقشة مواضيع طرحت في اجتماعات الهيئة في السنوات السابقة وهي ليست ضمن جدول الاعمال والسؤال هو ما هي المستجدات بموضوع الضريبة على راتب المدير التنفيذي السابق .
- من جانبه سأل عضو مجلس الإدارة الأستاذ حسان يعقوب رئيسة الجلسة حول هل من الواجب على المساهم بداية عند التعريف عن نفسه أن يذكر عدد الأسهم المملوكة له؟

- فأجابت رئيسة الجلسة وبناءً على استشارة مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أنه ليس هناك نص قانوني صريح يجبر المساهم الإفصاح عن عدد الأسهم المملوكة من قبله إلا أثناء التحفظ أو التصويت فقط ولكن الأمر خاضع لتقدير المساهم ورغبته في الإفصاح وليس هناك ما يمنع من ذلك.

- تحدث المساهم المهندس خليل إبراهيم الخشي وأيد ما ذكره المساهم الدكتور عمر الحسيني مستفسراً عن مبلغ المخصصات التي تم اتخاذها في ذلك المجال مع السعي أيضاً لأن تكون الفروع المستأجرة ملك للمصرف بدلاً من الاستئجار وفي حال التوسع وفتح فروع جديدة العمل على أن تكون مملوكة للمصرف كما بين بأن هناك بنوك في سوريا حصلت على شهادات عالمية (الأيزو) آملاً السعي في الحصول على هذه الشهادات.

- من جانبه تحدث المساهم عماد المعمولي حول موضوع التصويت وأن القرار سيكون لأصحاب الأسهم الأعلى.

- في حين اعترضت المساهمة ريما مالك بأن رئيسة الجلسة تمثل بنك الإسكان ونسبة تملكه تبلغ ما نسبته 49% بالتالي تصويت المساهمين الباقين سيكون غير مؤثر على اتخاذ القرارات.

-وهنا تم لفت نظر السيدة ريما مالك من قبل رئيسة الجلسة إلى ضرورة الاستئذان قبل الحديث لضمان عدم الفوضى وسماع الرأي بشكل صحيح.

- ورأى المساهم محمد ديب المحمد أن النتائج التي حققها المصرف هي نتائج غير مجدية لكونه قام بشراء أسهم لدى المصرف وكان سعر السهم يبلغ حينها 100 ليرة سورية وحالياً سعره حوالي 2250 ليرة سورية في حين يجب أن

يكون سعر السهم حالياً هو 10000ليرة سورية ولكن سعر السهم بنهاية العام الماضي بلغ 1700ليرة سورية ويتم توزيع أسهم مجانية بنسبة 25% علماً أن أصغر شركة وليست مصرفية توزيع 500% أرباح بالتالي المساهمة غير مجدية .

- في حين أكد مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على ما أشارت إليه السيدة رئيسة الجلسة لجهة ضرورة الالتزام بالمناقشة ضمن جدول الأعمال مؤكداً بأن التصويت يكون على نسبة عدد الأسهم المملوكة للمساهم وذلك حسب القانون.

- واقترح عدد من المساهمين بأن يتم إجراء تعديل على القانون لجهة أن نسبة التصويت لا تكون وفقاً لعدد الأسهم وإنما يكون التصويت وفقاً للحضور من المساهمين وبغض النظر عن عدد الأسهم.

- في حين تحفظ واعترض كل من المساهمين الدكتور زياد زنبوعة والدكتور مصطفى العبد الله الكفري والدكتور وليد الأحمر على هذا الاقتراح لكونه غير قانوني.

- وبينت رئيسة الجلسة بأن هذا اقتراح من قبل البعض ولا بد أن يسجل في محضر الجلسة ويرفع للجهات المختصة لإبداء الرأي حوله وليس هناك ما يمنع من رفعه لأنه مقترح قابل للموافقة أو الرفض.

- كذلك تحدث المساهم الدكتور زياد زنبوعة حول موضوع القوائم المالية فيما يتعلق بالمركز المالي عن الأرصدة والإيداعات في البنوك حيث لوحظ من خلال القائمة أن الأرصدة انخفضت إلى النصف بينما الايداعات ارتفعت أربع مرات وفي حال الأخذ بعين الاعتبار أن قائمة التدفقات النقدية تحدثت عن زيادة الايداعات بناءً عليه يرجى التوضيح وهل هناك علاقة بين التغيرين في الأرصدة والايداعات من جهة أم أن التغييرين منفصلين ومن جهة أخرى ما هي الفائدة من التحول ما بين الأرصدة والايداعات ، كذلك أكد على استخدام أرقام عربية وليست هندية عند كتابة جدول الأعمال ونوه لوجود تناقض ما بين عبارتين وردت في التقرير حيث تم ذكر أنه تم تحقيق استقرار في سعر صرف الليرة بينما ذكر المدقق الخارجي أن هناك تغيير مستمر وحاد في سعر الصرف في حين أن الدكتوره رئيسة الجلسة لاحظت الخطأ وتجاوزته وتشكر طبعاً على ذلك.

- وأعترض أيضاً على ما ورد في جدول الاعمال (الشركة الأم) لكون المصرف ليس فرعاً لبنك الاسكان كما بين ضرورة عدم توحيد بيانات المصرف الدولي للتجارة والتمويل مع بيانات بنك الإسكان وهذا لا يجوز لكونه شريك استراتيجي ولكون بنك الإسكان يملك 49% فقط أي الأقلية والمساهمين هم الأكثرية وبنك الإسكان يمثله في مجلس الإدارة 4 فقط بينما المساهمين في المصرف الدولي للتجارة والتمويل يمثلون 5 لذلك أرجو معالجة المواضيع التي تم ذكرها سابقاً.

- أكد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري عضو مجلس الإدارة على أقوال الدكتور زياد زنبوعة أن المقترح المراد رفعه حول آلية التصويت غير منطقي وعندما قامت وزارة التجارة الداخلية بوضع هذا القانون كان على أسس قيمة ومنهجية أما فيما يتعلق بتوحيد البيانات المالية ليس المقصود فيه بيانات المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبنك الإسكان أن تتوحد وإنما يتم توحيدها عندما يتم مناقشة مساهمة بنك الإسكان في المصرف الدولي للتجارة والتمويل فقط.

- المساهم الدكتور وليد الأحمر تمنى من مجلس الإدارة أن يتم زيادة رأسمال إلى 12,000,000,000 مليار ليرة سورية وفي حال تعذر الأمر حالياً أن يتم العمل في السنة القادمة على توزيع أرباح بما لا يقل عن 80% من الأرباح المحققة حيث قام بنك الائتمان الأهلي بتوزيع مبلغ 2,1 وهو محقق لأرباح بلغت 2,3 مليار، كما تبين بأنه يوجد عمليات مضاربة كبيرة تتم في سوق دمشق للأوراق المالية وطلب من السيد فادي الجليلاتي وكونه رئيساً لمجلس

إدارة سوق دمشق للأوراق المالية آملاً بأن يتم العمل على إعادة مسميات شركات الوساطة التي تكون خلف أوامر البيع والشراء لكي يكون هناك شفافية كما كان سابقاً ولتخفيف نسبة المضاربة والمحافظة على أسعار الأسهم.

- كما بين الدكتور وليد الأحمر بأنه كقارئ للبيانات ومحلل لبيانات المصرف بأن هناك ارتفاع حقيقي بالأرباح التشغيلية وتوسع بالمحفظة الاستثمارية وهذا شيء مبشر في ضوء النتائج المالية المحققة.

- كما تحدث المساهم جهاد الكبة وضم صوته للمساهم الدكتور وليد الأحمر لكون النتائج المالية المحققة ممتازة وهناك قفزة نوعية بالمصرف ويشكر عليها الرئيس التنفيذي.

- في حين رأى المساهم محمد قبنض بأن المصرف أداءه جيد في ظل الأوضاع الراهنة والظروف الصعبة وتمنى المزيد من النجاح للمصرف.

- **من جانبه أجاب السيد الرئيس التنفيذي على استفسارات السادة المساهمين وفقاً لما يلي :**

- حول مقترح افتتاح مكاتب وليس فروع فقد نوه بأنه عند افتتاح فرع المصرف في طرطوس كان التوجه بداية هو لافتتاح مكتب لممارسة العمل المصرفي ولكن ولكون الظروف العامة باتجاه التحسن والانفتاح فإن افتتاح مكتب يؤطر ويحدد الخدمات المصرفية التي ستقدم في حين أن افتتاح فرع يتيح للمصرف تقديم كافة الخدمات المصرفية وبما يلبي متطلبات عملاء المصرف.
- أما ما يتعلق بموضوع الضريبة المالية المأخوذة على راتب الرئيس التنفيذي السابق فقد بين بأنه تم تكليف المحامي الدكتور محمد خير العكام لمتابعة الدعوى المقامة أمام مجلس الدولة علماً أن موضوع الدعوى ليس سابقة قضائية وإنما هناك العديد من المصارف تم تعرضها لذات الضرائب المفروضة على رواتب الموظفين غير السوريين وحالياً قررت المحكمة تشكيل لجنة لإجراء خبرة ثلاثية لتقييم مدى منطقية المبلغ المفروض من وزارة المالية على المصرف والموضوع متابع من قبل الدائرة القانونية للمصرف.
- ورداً على الاستفسار المتعلق بكفالات السكر فقد بين السيد الرئيس التنفيذي بأن لهذه الكفالات مخصصات بنسبة 100% والمصارف الخارجية تعزي عدم تسييلها إلى العقوبات المفروضة والموضوع متابع ونأمل بالقريب العاجل معالجة هذه الكفالات لجهة التسييل.

- أما فيما يتعلق بموضوع توزيع الأرباح فإننا نطمح لأن تكون نسبة توزيع الأرباح أعلى من المقترح ولكن نعمل بخطى مدروسة وسيتم زيادة رأسمال المصرف بشكل تدريجي وبما يلبي طموحات مساهمين المصرف وإن شاء الله وفي ضوء نتائج الربع الأول لعام 2023 وحسب خطة عمل المصرف والنتائج المالية المخطط لتحقيقها ستتم دراسة توزيعات أرباح بنسب أعلى في العام القادم .
- كما أجاب عن موضوع الأرصدة والودائع المتعلقة بالقوائم المالية بأنه تم العمل على إعادة هيكلة للودائع حيث تم تخفيض الارصدة التي تقل مدتها عن ثلاثة أشهر وتم زيادة الودائع ونلاحظ عملياً أن الأرصدة أنخفضت في حين أن الودائع زادت وذلك للاستفادة من سعر الفائدة على الودائع .
- كما بين السيد الرئيس التنفيذي بأن المصرف لديه مخصصات تغطي كامل الديون المصنفة ضمن المرحلة Stage3 (الديون المتعثرة) حيث تبلغ كامل قيمة المخصصات المباشرة وغير المباشرة بواقع 18,800,000,000 مليار ليرة سورية أما بخصوص التملك فهناك خطة للمصرف للعمل على شراء عقار ثاني لاستخدامه كمبنى إدارة عامة في حين أن معظم فروع المصرف هي ملك للمصرف.

-وحيث جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وفق ما ورد فيهما، فأبدى الحضور رضاهم عن عمل المصرف بما فيها مناقشة الأرباح والخسائر، حيث بلغت الأرباح والخسائر في عام 2022: 29,757,746,757 ليرة سورية منها أرباح مدورة محققة بقيمة: 7,217,349,112 ليرة سورية، وأرباح مدورة غير محققة بقيمة: 22,540,397,645 ليرة سورية مع اقتراح زيادة رأسمال المصرف من خلال إصدار أسهم مجانية بقيمة 2,100,000,000 ليرة سورية عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة بما يعادل 25% من رأس المال الحالي.

القرار الأول: المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2022 وفق ما جاء فيها.
صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

البند الرابع: انتخاب مدققي الحسابات لعام 2023 وتحديد تعويضاتهم.

استناداً للقوانين النافذة لاسيما قانون إحداث المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 وتعديلاته وكذلك قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، يجب إخضاع البيانات المالية للمصارف إلى تدقيق من مدققي حسابات معتمدين لدى جهات مختصة لاسيما مصرف سورية المركزي.
حيث ألزمت تلك القوانين أن تتولى الهيئة العامة للمصرف انتخاب مدققي الحسابات و تعيين تعويضاتهم استناداً لأحكام الفقرة /4/ من المادة /168/من القانون المذكور .
كما أن المادة /16/ من النظام الأساسي للشركة قد أشارت إلى أن الهيئة العامة تقوم بتعيين مؤسسة عربية أو دولية من ذوي الاختصاص والسمعة الجيدة والمشهود بنزاهتها وكفاءتها في تدقيق الأمور المصرفية والمحاسبية مفوضاً خارجياً لمراقبة وتدقيق حسابات المصرف ضمن معايير المحاسبة الدولية.
هذا و تماشياً مع تلك النصوص فقد استطلعت إدارة المصرف الدولي للتجارة و التمويل شركات المراقبة و التدقيق المحاسبي المسجلة في سورية و التي تنطبق عليها الشروط الواردة في النظام الأساسي للشركة .
-حيث عرضت رئيسة الجلسة على السادة المساهمين تعيين السيد فرزت العمادي كمدقق لحسابات الشركة وذلك لعام 2023، وبعد المناقشة ومداخلات السادة المساهمين تمت الموافقة على انتخاب السيد فرزت العمادي كمدقق لحسابات المصرف للعام 2023 .
-كما اقترحت رئيسة الجلسة تفويض مجلس الإدارة بتحديد بدل الأتعاب، على أن يتولى مدقق الحسابات تدقيق الحسابات السنوية وإجراء مراجعة للحسابات بشكل ربعي ونصف سنوي واعتماد نماذج قرارات مجلس النقد والتسليف ذات الصلة وقد تمت الموافقة على ذلك.

القرار الثاني: انتخاب السيد فرزت العمادي ليكون مدققاً لحسابات الشركة للسنة المالية 2023، لما له من خبرة جيدة وسمعه حسنة وكونه مدرج على لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة لدى الجهات المعنية، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه .
صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

البند الخامس: تكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة .

-بينت رئيسة الجلسة بأن الدخل الشامل العائد إلى مساهمي المصرف لعام 2022 بلغ ما يعادل /29,757,746,757/ ل.س، وقد تم تكوين احتياطي قانوني للعام 2022 بمبلغ /740,003,352/ ليرة سورية استناداً إلى المادة رقم /197/ من قانون الشركات الصادر بتاريخ 14 شباط 2011 وتعميم مصرف سورية المركزي رقم 1/100/952 تاريخ 12 شباط 2009 بقيمة 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة بحيث لايتجاوز 25% من رأسمال المصرف.
فيما تم تكوين احتياطي خاص للعام 2022 بمبلغ /786,161,280/ ليرة سورية استناداً إلى المادة رقم /97/ من قانون النقد الأساسي رقم 2002/23 وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن/ب1 تاريخ 4 شباط 2008 و تعميم مصرف سورية المركزي رقم 1/100/952 تاريخ 12 شباط 2009 وبما يعادل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة .
وعليه وبعد تكوين الاحتياطيات وتدوير مبلغ /22,540,397,645/ ليرة سورية والذي يمثل ارباح فروقات القطع غير المحققة إلى الأرباح المدورة غير المحققة ليصبح رصيدها /135,075,807,641/ ليرة سورية، سيتم إضافة الأرباح المحققة البالغة /5,691,184,480/ ل.س إلى رصيد الأرباح المتراكمة المحققة ليصبح رصيدها ربح متراكم بمقدار /5,176,514,120/ ليرة سورية.

أوصت رئيسة الجلسة بالمصادقة على تكوين الاحتياطات وفق أحكام القوانين النافذة ووفق ما ورد بمتن هذا البند.

القرار الثالث: المصادقة على تكوين الاحتياطات وفق ما يلي:

-الموافقة على تكوين احتياطي قانوني بمبلغ / 740,003,352/ ل.س بحيث يصل رصيده الى مبلغ وقدره /2,100,000,000/ل.س وهو مايشكل 25% من رأس المال

-الموافقة على تكوين احتياطي خاص بنسبة 10% من الارباح المحققة قبل الضريبة وفقاً لاحكام قانون النقد الاساسي بمبلغ وقدره /786,161,280/ ل.س

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

البند السادس: المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2022 والبحث في تعويضات عام 2023.

بينت رئيسة الجلسة أنه تأسيساً على أحكام المادة /156/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 والمتعلقة بتعويضات أعضاء مجلس الإدارة وعملاً بأحكام المادة /11/، الفقرة /6/من النظام الأساسي للمصرف، قد بلغت تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2022 بواقع مبلغ / 265,500,000/ ل.س وهي تتضمن بدلات حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس وبلغت نفقات السفر 10,100,000 ل.س
أما فيما يتعلق بتعويضات عام 2022 فيوصي المجلس للهيئة باعتماد التعويضات السابقة المصادق عليها من الهيئة العامة باجتماعها بتاريخ 2021/06/22 وهي بواقع 2,500,000 ل.س عن جلسة مجلس الإدارة و 1,750،000ل.س عن جلسة اللجان.

القرار الرابع: المصادقة على تعويضات عام 2022 بواقع 265,500,000 ل.س ونفقات سفر بواقع 10,100،000ل.س ، واعتماد تعويضات عام 2023 بواقع 2,500,000 ل.س عن كل جلسة من اجتماعات مجلس الإدارة، وبواقع 1,750,000 عن كل جلسة من اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

البند السابع: اتخاذ القرار بخصوص اقتراح مجلس الإدارة بزيادة رأسمال المصرف من خلال اصدار أسهم مجانية بقيمة / 2,100,000,000/ ل.س عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة،أي ما يعادل ما نسبته 25% من رأس المال الحالي ليصبح رأسمال المصرف بعد الزيادة/10,500,000,000/ل.س و ذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية و الإشرافية مع تعديل المادة /6/ من أحكام النظام الأساسي في حال الموافقة على اصدار الأسهم المجانية.

وفقاً لأحكام المادة رقم /1/ من القانون رقم /3/ لعام 2010 و المتعلقة بالحد الأدنى لرأسمال المصارف، فإن مجلس الإدارة وبناء على نتيجة أعمال عام 2022 والتي بلغت فيها الأرباح المحققة مايعادل /5,691,184,480/ ليرة سورية ليصبح رصيد الأرباح المدورة المحققة /5,176,514,120/ ليرة سورية فإن مجلس الادارة يوصي لهيئتكم الموقرة بالموافقة على إصدار أسهم مجانية بقيمة /2,100,000,000/ ليرة سورية (/21,000,000/ سهم) عن طريق ضم الأرباح المدورة و بما يعادل نسبة 25% من رأس المال الحالي ليصبح بذلك رأسمال المصرف بعد الزيادة /10,500,000,000/ ليرة سورية.

و بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية المعنية على هذه الزيادة أصولاً بما فيه تعديل النظام الأساسي للمصرف تبعاً لذلك.

- من جانبها بينت رئيسة الجلسة بأنها تنقل للمساهمين تحيات الاستاذ عمار الصفدي رئيس مجلس الإدارة وأنه يعدكم بأنه في العام القادم سيكون صفركم هو نسبة مئوية أي على الأقل الحد الأدنى 5% من نسبة توزيع الأرباح وعلى أن تكون نسبة توزيع الأرباح في السنة القادمة أعلى وبشكل يلبي طموحات المساهمين.

القرار الخامس: وافقت الهيئة العامة على زيادة رأسمال المصرف من خلال اصدار أسهم مجانية كل حسب مساهمته برأسمال الشركة بقيمة/ 2,100,000,000 / ل.س عن طريق ضم الأرباح المدورة أي ما يعادل نسبة 25% من رأس المال الحالي ليصبح رأسمال المصرف بعد الزيادة /10,500,000,000/ ل.س و ذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية والإشرافية بالإضافة إلى تعديل المادة /6/ من النظام الأساسي للمصرف .
صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

البند الثامن: البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها التي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك.

- بينت رئيسة الجلسة استناداً لأحكام الفقرة 7 من المادة 168 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 والتي تنص على صلاحية الهيئة العامة بالبحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها والتي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك.
فإن مجلس الإدارة يقترح على الهيئة العامة باتخاذ الاجراءات المناسبة لبيع العقارات المغلقة المملوكة للمصرف وغير المستخدمة.

- حيث بينت رئيسة الجلسة بأن هناك عقارات مستملكة وهي عبارة عن ضمانات عقارية آلت ملكيتها للمصرف لتحصيل مديونيته ويجب بيعها وهناك أيضاً شق آخر يتعلق ببيع بعض العقارات المملوكة للمصرف وغير المستخدمة.

وعملية البيع تحتاج لتفويض من قبل الهيئة العامة لمجلس الإدارة ليستطيع التصرف بهذه العقارات.

- وهنا بين مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأن التفويض الذي تمنحه الهيئة العامة لمجلس الإدارة هو **تفويض مشروط ولمدة محددة وبواقع سنة واحدة تبدأ من تاريخ هذا الاجتماع وتنتهي باجتماع الهيئة العامة القادم** وأكد بأنه ليس تفويض بشكل دائم وإنما لمدة سنة.

- من جانبها المساهمة ريما مالك استفسرت عن العقارات المراد بيعها وبحسب معلوماتها فإنه يوجد عقار في منطقة المزة مخصص لاستخدام السيد الرئيس التنفيذي كعقار سكني.

- وهنا وضح الرئيس التنفيذي بأن العقارات المملوكة من قبل المصرف التي يرغب المصرف ببيعها هي عقارات لفروع تم إغلاقها بشكل نهائي بما في ذلك عقار المزة الذي تم شراؤه بعام 2007 لاستخدام الرئيس التنفيذي للمصرف حيث سيتم استثمار قيمة هذه العقارات لشراء عقار مبنى ادارة عامة ثاني للمصرف عوضاً عن استئجار عدة مقرات مستخدمة حالياً كمقرات لدوائر الادارة العامة.

- من جانبها رئيسة الجلسة بينت بأن ما يتعلق بعقار المصرف المخصص للرئيس التنفيذي فقد تم التوصية من قبل الرئيس التنفيذي مشكوراً السيد فادي الجليلاتي للمجلس لبيعه والاستفادة من ثمنه لزوم شراء عقار مبنى إدارة عامة للمصرف أوشراء عقارات أخرى.

- واقترح المساهم محمد قبنض أن يتم العمل على شراء أرض والبناء عليها ليكون مبنى للإدارة العامة ذات مواصفات عالية وحديثة.
- سأل المساهم ربحي الأحمر أن بناء شارع الباكستان هل هو إيجار؟ ومؤيداً المساهم محمد قبنض في اقتراحه.
- بينت رئيسة الجلسة بأن بناء شارع الباكستان هو ملك للمصرف، وأشارت إلى وجود لجنة أبنية مشكلة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وهم السادة المهندس مسعود صالحة والذي هو عضو في نقابة المهندسين وبعضوية المهندس حسان يعقوب وهم أصحاب خبرة مهنية قيمة بالإضافة إلى وجود عضو مجلس إدارة ممثل عن بنك الاسكان وهم المعنيون بملف عقارات المصرف .

وعليه كافة المقترحات الخاصة بشأن العقارات سيتم رفعها لهذه اللجنة لدراستها وفقاً للتكاليف والإمكانيات وبيان هل بيع هذه العقارات مجتمعة تكفي؟ وماهي السيولة المتوفرة لديهم؟ وغيرها من أمور.

- وأضاف المساهم محمد قبنض اقتراح آخر لجهة شراء بناء قديم وإعادة بنائه وترميمه واتخاذه مقر رئيسي للمصرف

- سأل المساهم ربحي الأحمر هل فرع التجارة ومساكن برزة إيجار؟ وبينت رئيسة الجلسة بأنه ملك للبنك.

- كذلك استفسر المساهم عماد المعمولي حول من هو المسؤول عن تقييم العقارات وهل قيمة العقارات تغطي قيمة القرض الممنوح من المصرف؟ ومن يقوم بشراء هذه العقارات وهل لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع المصرف

- حيث أجاب الرئيس التنفيذي بأن العقارات المرهونة لقاء تسهيلات إئتمانية لزبائن المصرف والتي تعثرت يتم بيعها عن طريق المزاد العلني ولكن في حالات عدم تقدم أحد لشراءها تحال ملكية هذه العقارات إلى اسم المصرف ليتم بيعها وفق تعليمات مصرف سورية المركزي خلال مدة زمنية لا تتجاوز السنتين مع العلم بأن العقارات التي تباع يتم تقييمها عن طريق خبراء عقاريين مستقلين ومعتمدين من قبل هيئة التمويل العقاري وذلك لضمان حقوق المصرف و المساهمين و ضمن ضوابط وإجراءات قانونية لبيع العقارات المستملكة بعد أن يتم الإعلان عنها و بيعها بأعلى سعر.

القرار السادس: تفويض مجلس إدارة المصرف باتخاذ الاجراءات المناسبة لبيع العقارات المغلقة المملوكة للمصرف وغير المستخدمة، بالإضافة لبيع العقارات المستملكة لقاء تحصيل الديون من خلال التنفيذ على العملاء المتعثرين وذلك لمدة سنة واحدة تبدأ من تاريخ الاجتماع المقرر في تاريخ 2023/6/4.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

البند التاسع: إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2022/12/31.

بينت رئيسة الجلسة وفقاً لأحكام المادة /168/من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 فإنه يتوجب إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة (المصرف الدولي للتجارة و التمويل) في نهاية كل دورة مالية سنوية وذلك إشعاراً من الهيئة العامة باطلاعها على البيانات المالية المقدمة إليها خلال دورة إنعقادها العادية السنوية بما يؤكد أن مجلس الإدارة لم يتسبب ولم يلحق أي ضرر مادي و لم يرتب أية التزامات مالية بدون وجه حق على المصرف ، فضلا عن أن المجلس لم يحصل على أية مكاسب غير قانونية إطلاقاً من المصرف خلال فترة الدورة المالية المنتهية في 2022/12/31 .
ونظراً لكون البيانات المالية المدققة والمعتمدة أصولاً من قبل كافة الجهات المختصة ومن مدققي الحسابات والتي لم تثبت أي ضرر لحق بالمصرف من قبل مجلس الادارة من أي نوع كان، كما أن هذه البيانات لم تثبت حصول المجلس على أية مكاسب قانونية.
أوصت رئيسة الجلسة على الهيئة العامة للمصرف إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2022/12/31.

- المساهمة ريما مالك استفسرت عن مدى قانونية عضوية السيد الرئيس التنفيذي في مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية ومجلس إدارة مؤسسة ضمان المخاطر مبينة بأن هذا يخالف قانون الشركات بحسب المادة 152 ودليل الحوكمة كونه لايجوز للرئيس التنفيذي أن يشغل عدة مناصب أخرى لكونه الرئيس التنفيذي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل والسؤال هنا هل تم أخذ الموافقة اللازمة لهذه الإجراءات؟
وثانياً بخصوص الرواتب والمكافآت والتي بلغت قيمتها 789.793.346 مليون ليرة سورية فهل تم تطبيق الأنظمة والقوانين فبحسب علمها بأنه قد تقرر صرف تعويض للرئيس التنفيذي بنسبة تتجاوز 5% في حين أن لمجلس الإدارة الحق بصرف ما نسبته ما لا يتجاوز 5% فقط من الأرباح الصافية بحسب المادة 156 من قانون الشركات وأضافت

المساهمة ريما مالك بأنه لماذا لايتم الإفصاح بشفافية عن هذه الأرقام وإنما يتم دمجها كاملة ضمن بند رواتب وتعويضات الإدارة التنفيذية .

- حيث أجاب مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الأستاذ نعيم عنتر فيما يتعلق بممارسة الأعمال المشابهة أنه لايمكن لأي شخص ممارسة أي نشاط مشابه لنشاط المصرف إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة وباعتبار أن هذا الأمر متواجد لدى كافة المصارف ومذكور في القانون والسيد الرئيس التنفيذي حاصل على الموافقات اللازمة في ضوء طبيعة نشاط المؤسسات التي هو فيها عضو مجلس إدارة وهنا لا يوجد أي مخالفة.

- سألت المساهمة ريما مالك هل يوجد موافقة؟

- من جانبه وضح السيد الرئيس التنفيذي بأنه وفقاً لقانون إحداث سوق دمشق للأوراق المالية رقم /55/ يشكل مجلس الإدارة للسوق ويتكون من تسعة أعضاء منهم اثنين ممثلين عن الشركات المساهمة وممثلين اثنين عن شركات الوساطة وثلاث خبراء مع ممثل عن البنك المركزي وممثل عن هيئة الأوراق والأسواق المالية وتقر تشكيلة المجلس بقرار من السيد رئيس مجلس الوزراء وعلى اعتبار بأنني ممثل عن الشركات المساهمة فأنا عضو في مجلس إدارة السوق وتم انتخابي رئيساً لمجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية.

أما بالنسبة لموضوع مؤسسة ضمان مخاطر القروض فالمساهم فيها هو المصارف العامة والخاصة ومجلس إدارة المؤسسة مكون من ممثلين عن هذه المصارف وأنا ممثل للمصرف الدولي للتجارة والتمويل الذي هو مساهم بمبلغ وقدره 251.205.000 مليون ليرة سورية من رأس مال المؤسسة وتم انتخابي نائباً لرئيس مجلس إدارة مؤسسة ضمان مخاطر القروض ويوجد ممثلين أيضاً في مجلس إدارة المؤسسة عن بنك الأردن وبنك بيمو وبنك سورية والخليج.

أما فيما يتعلق بتوزيع الأرباح فقانون الشركات واضح حيث يتم توزيع أرباح للسادة أعضاء مجلس الإدارة بما لا يتجاوز نسبة 5% من الأرباح في حين أن مجلس الإدارة يقوم بتوزيع المكافآت والحوافز على موظفي المصرف والتوزيع يتم وفقاً لسياسة الحوافز والمكافآت وعلى أساس تقييم الأداء والنتائج المحققة ولا علاقة للنسبة المحددة بالقانون بمكافآت وتعويضات الموظفين.

- بينت رئيسة الجلسة بأن قرار مكافأة السيد الرئيس التنفيذي صادر عن مجلس الإدارة وفقاً لأرقام الأرباح التي حققها نتيجة عمله الدؤوب واجتهاده وبالتالي هو يستحق المكافأة المتوافقة مع القوانين الناظمة .

- أصرت المساهمة ريما مالك على المداخلة بدون استئذان ، وطالبت رئيسة الجلسة بإجابتها - على شكل أمر منها- لرئيس الجلسة فتمت إجابتها بأن لا تشخصن الأمور وأن تلتزم بقواعد الحوار وإدارة الجلسات وخاصة وأن هناك سيرة ذاتية لها تظهر بأنها كانت موظفة سابقة وقد أنهيت خدماتها في المصرف ، فيما لو تم معرفتها من قبل الجميع يتبين منها أسباب شخصنة الأمور.

- في حين أسفت المساهمة نوران العيطة على شخصنة المداخلات من قبل المساهمة ريما مالك والتي طالت مزايا الرئيس التنفيذي الحالي بحكم أنه مواطن سوري وليس أجنبي علماً بأن الرئيس التنفيذي السابق الأردني الجنسية تمتع بمزايا ومكافآت تزيد عما يتمتع به الرئيس الحالي ولم تتم مناقشة ذلك سابقاً من قبل المساهمين.

القرار السابع: إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل عن السنة المالية 2022 إبراءً عاماً وشاملاً .

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

بانتهاء مناقشة كامل بنودِ الاجتماع قدمت رئيسة الجلسة الشكر لجميع المساهمين على حضورهم ودعمهم للمصرف، مؤكدة على دور الشريك الاستراتيجي الإيجابي في دعم المصرف كما تقدمت بالشكر لمندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية ومندوبي مصرف سورية المركزي لتقديم كل ما يلزم من التسهيلات القانونية وشكرت أيضاً الرئيس التنفيذي وكادر المصرف على جهودهم.
وتم اختتام أعمال الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل، بتمام الساعة 2,15من بعد ظهر يوم الأحد الموافق لـ 4 من شهر حزيران لعام 2023.

مقرر الجلسة
المحامية رهف الغفري

مراقبي التصويت
عمر الحسيني/ وليد الأحمر

مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
نعيم عنتر / شادي حجير

رئيسة الجلسة
د. ديالا الحج عارف

صورة طبق الأصل